

وزير الصناعة: إهتمام واضح من المغتربين بالإستثمار الصناعي

بما تيسر من اجراءات وتمويل في ظل الازمة السياسية والمالية والنقدية، رسخت الصناعة اللبنانية الخطوات في اتجاه الاقتصاد المنتج. فهي تمكنت في ظل الوضع المنهار من تأمين الحاجات الاستهلاكية للسوق المحلية، وازافة خطوط انتاج جديدة، وفتح معامل، وعودة الى العمل لتلبية متطلبات السوق المستجدة

على الرغم من كل الظروف، استمرت الصناعة في التصدير الى الاسواق الخارجية، وتوفير فرص العمل، واستقطاب مستثمرين مهتمين جدا بالتوظيف في هذا القطاع. لم تكن الصناعة لتنجح في تطويع الازمات لمصلحتها لو لم تكن تتمتع منتجاتها بالمواصفات التي تخولها المنافسة، محليا وخارجيا. وزير الصناعة عماد حب الله كشف في حديث الى "الامن العام" عن وجود اهتمام واضح من المستثمرين وحتى من التجار للعمل في القطاع الانتاجي، فضلا عن بدء مغتربين بالاستثمار الصناعي.

□ لدي قناعة بأن الصناعة اللبنانية تتمتع بكل المواصفات المطلوبة التي تسمح لها ليس فقط بالدخول الى السوق المحلية بل الى الاسواق العالمية. لدينا كل القدرات العملية والكفايات العلمية التي تسمح لصناعتنا بالتطور. طبعا، لعبت الحاجة دورها في الاعتماد على التصنيع المحلي بعد تراجع القدرة الشرائية للمواطن، وقد لمس المواطن جودة الصناعة المحلية وان المنتجات تتمتع بمواصفات عالمية. هناك اهتمام واضح من المستثمرين وحتى من التجار للعمل في القطاع الانتاجي. كما يقوم الصناعيون بتوسيع قدرة مصانعهم وتطوير نوعية السلع المنتجة، فضلا عن بدء مغتربين بالاستثمار الصناعي. في لبنان اليوم تسعة مصانع للادوية ومصنعان ينتجان الامصال والمتهمات الطبية. تم الترخيص في الفترة الاخيرة لسبعة مصانع جاهزة للانتاج وبكلفة تصل الى نحو 25 مليون دولار لكل مصنع، مما يؤكد على وجود اشخاص مستعدين للاستثمار على الرغم من الوضع الاقتصادي المنهار. لا بد من التأكيد ان قدرتنا على التصدير ارتفعت في شكل جيد، استنادا الى الزيادة في عدد الاتفاقات التي وقعت مع الخارج. لا نغفل اننا تمكنا من تحرير قسم كبير من اموال الصناعيين الموجودة في المصارف والبالغة نحو 85 مليون دولار، قبض الصناعيون نحو 40 مليون منها لشراء المواد الأولية. كما نأمل في تحرير كل اموالهم الموجودة بين براثن المصارف.

■ على الرغم من الايجابيات التي ذكرتها، هناك مصانع تقفل ابوابها وتصرف عمالها، ما هو موقفكم من ذلك؟
□ عدد قليل جدا من المصانع اقبلت ابوابه بسبب اجراءات القطاع المصرفي الذي لم يستطع تأمين الاموال لها. لكن الجو التنافسي مال لصالح الصناعة المحلية.

■ ماذا عن موقف الدولة للاعتماد على السلع المنتجة محليا في المناقصات العامة؟
□ هناك ثلاثة مشاريع قوانين تدرسها لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط

النيابية: اقتراح قانون دعم وتشجيع الصناعة الدوائية، اقتراح قانون يرمي الى اعفاء كل الشركات



وزير الصناعة عماد حب الله.

كبيرة. المطلوب من الجمارك اللبنانية ملاحقة المهربين، ووقف دخول البضائع المهربة عبر الحدود. على الرغم من هذا الواقع، اعادت بعض المصانع فتح ابوابها كمصانع الاحذية والالبسة التي تنتج سلعا جيدة جدا، وهي تصدر اليوم الى الخارج من دون اغفال انشاء مصانع جديدة تصنع اجهزة التنفس والتي تصدر ايضا الى الخارج. اؤكد ان فرص العمل كثيرة في القطاع الصناعي، وهناك نسبة 6% من المصانع المنشأة حديثا مما يوفر اكثر من 200 وظيفة. سنعلن قريبا بالاتفاق مع الاتحاد العمالي عن عدد آخر من الوظائف، وهناك نحو 8 الاف مؤسسة صناعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم. ربما لا يتجاوز عدد المصانع التي اقبلت اصابع اليد.

■ ماذا عن امكانات التصدير الى الخارج والمعاملة بالمثل؟

□ مشكلة الاتفاقات التجارية التي عقدت في الماضي كبيرة جدا، فهي ظالمة للمنتج اللبناني كما ان المعاملة بالمثل معدومة. هناك عدد من القوانين الجائرة في حق القطاع الصناعي، مثل بعض المنتجات المستوردة التي لا توجد عليها رسوم جمركية، في حين ان المنتج نفسه المصنوع في لبنان تلحق بمواده الأولية رسوم جمركية.

من اللبنانيين وكذلك الاحتكار. على وزارة الاقتصاد مراقبة كل ما يتعلق بعملية بيع السلع المحلية والمستوردة. كما ان الجشع موجود لدى كثير من التجار والمستوردين والموزعين. اؤكد لكم مثلا ان مافيا "التراية" اكبر واهم من الدولة، ومهما قمنا بمحاولات لضبط اسعارها يخرج من هو في مركز مسؤولية لترك اسعارها على ما هي عليه، من دون ان ننسى قصص السلع المدعومة التي تعرضت للاحتكار والغش والتهرب. انها مسؤولية على الدولة تحملها عبر قمعها بشكل فعال من قبل قوى الامن والاجهزة المولجة بذلك. على القضاء بت كل المخالفات التي تصل اليه بسرعة وعدم "النوم" عليها.

■ هل استطاعت الصناعة تلبية حاجة السوق والتصدير الى الخارج في شكل متواز؟
□ ليس في كل السلع. المواد الأولية الموجودة محليا قليلة جدا، وهي موجودة في القطاع الزراعي. تعرضت الصناعة بشكل عام في الماضي لعملية تدمير ممنهج، ومع ذلك لدى قسم كبير من الصناعيين قدرة على تصنيع العديد من السلع، لكن هذا الامر يحتاج الى وقت للوصول الى انتاج الكميات اللازمة لتلبية حاجة السوق.

■ هل حافظت الصناعة على اسواقها الخارجية؟
□ لم نخسر اسواقنا الخارجية، لكن بسبب كورونا خسرتنا بعض العقود التي لم نتمكن من تليتها والالتزام بها. هناك عقود جديدة متنوعة سندخل بواسطتها الى الاسواق مجددا.

■ ما هي تلك الاسواق؟
□ اسواق الخليج. نأمل في الدخول الى السوق العراقية وتحسين عملية التصدير في شكل كبير للمنتجات الزراعية والادوية والمحركات وغيرها، اضافة الى برامج المعلوماتية التي لا اب لها ولا ام. امل في ان يتغير اسم وزارة الصناعة لتصبح وزارة الصناعة والتقنيات المتقدمة، ولدي خوف من العلاقات الاسرائيلية مع بعض الدول العربية التي يمكن ان تؤثر على الكثير من منتجاتنا وخرائنا وعمالنا فيتم استبدالهم. على اكتافنا مسؤولية كبيرة، لذلك من الضروري الاعتماد على منتجات مميزة ومواصفات جيدة واسعار منافسة، وهذا يلزمه جهد مضاعف عما كنا نبذله في السابق.

”
لدينا كل القدرات التي
تسمح لصناعتنا بالتطور

“

■ لكنكم اتخذتم سلسلة من التدابير لحماية 18 سلعة صناعية، هل طبقت هذه الحماية؟
□ كل ما اتخذ من تدابير تم تطبيقه. لكن مشكلة الاغراق والتهرب ادت الى ضرر واسع على السلع المنتجة. نحن نعيش في اجواء جلب بضائع من الخارج، وافراغها في السوق اللبنانية.

■ بالاضافة الى عمليات التزوير؟
□ طبعا. هناك تزوير لسلع وطنية معروفة بدعم من عدد من الدول، وقد اتخذنا جملة من الاجراءات مع وزارة الخارجية للحد منها او وقف مثل هذه العمليات.

■ لماذا لا يشعر المواطن بقدرته على شراء المنتجات المحلية الصنع، التي يمكن ان تكون اسعارها بعيدة من متناولها؟
□ وبالاسف، الاستغلال موجود في عقول الكثير